

الإصلاح البرلماني في الجزائر: نظام البرلمان الإلكتروني نموذجاً *Parliamentary Reform in Algeria: The E-Parliament System as a Model*

تاريخ القبول: 2025/05/31

تاريخ الإرسال: 2025/03/16

يهدف البحث في الإصلاح البرلماني في الجزائر من خلال تبني نموذج "البرلمان الإلكتروني" لتسليط الضوء على مدى قدرة التكنولوجيا الرقمية على تعزيز الشفافية، وزيادة كفاءة العمل البرلماني، وتعزيز مشاركة المواطنين في العملية التشريعية، حيث تطرح إشكالية مدى فاعلية البرلمان الإلكتروني كأداة للإصلاح البرلماني في الجزائر؟ يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم تحليل القوانين والممارسات البرلمانية الحالية، مع مقارنة تجارب دول أخرى في تطبيق البرلمان الإلكتروني، كما يتم استخدام المنهج الاستقرائي لاستنتاج مدى نجاح هذا النموذج في تحقيق الإصلاح البرلماني المنشود، متوقعين إبراز دور الرقمنة في تحسين الأداء البرلماني، وتحديد العقبات التقنية والقانونية التي تعيق تطبيق البرلمان الإلكتروني في الجزائر، من أجل اقتراح حلول لتعزيز الإصلاح البرلماني عبر التكنولوجيا.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح؛ الرقمنة؛

لوهاني حبيبة*
جامعة باتنة 1
University of Batna1
مخبر الأبحاث والدراسات متعددة التخصصات في القانون
والتراث الثقافي
Habiba.louhani@univ-batna.dz
ملخص:

يعتبر الإصلاح البرلماني في الجزائر جزءاً من التحديث المؤسسي الذي يهدف إلى تعزيز الديمقراطية البرلمانية وزيادة كفاءة العمل التشريعي والرقابي، في هذا السياق، يعد نظام البرلمان الإلكتروني أحد أهم الآليات الحديثة التي تساهم في تحسين أداء البرلمان الجزائري عبر اعتماد التكنولوجيا الرقمية في سير الجلسات التشريعية، والتصويت، والتفاعل بين النواب والمواطنين، حيث أن مفهوم الإصلاح البرلماني يشمل مجموعة من التعديلات القانونية والإدارية والتكنولوجية التي تهدف إلى تحسين أداء المؤسسة التشريعية، وضمان الشفافية، وتعزيز الرقابة البرلمانية على أعمال وتصرفات الحكومة.

* - المؤلف المراسل.

الإلكتروني.

التحديث؛ الإدارة البرلمانية؛ البرلمان

Abstract:

Parliamentary reform in Algeria is considered part of the institutional modernization aimed at strengthening parliamentary democracy and increasing the efficiency of legislative and oversight work. In this context, this study, which examines parliamentary reform in Algeria through the adoption of the "e-parliament" model, aims to shed light on the extent to which digital technology can enhance transparency, increase the efficiency of parliamentary work, and enhance citizen participation in the legislative process. It raises the question of the effectiveness of the e-parliament as a tool for parliamentary reform in Algeria. The study relies on a descriptive-

analytical approach, analyzing current parliamentary laws and practices and comparing the experiences of other countries in implementing e-parliament. The inductive approach is also used to conclude the success of this model in achieving the desired parliamentary reform, with the expectation of highlighting the role of digitization in improving parliamentary performance. It also identifies the technical and legal obstacles hindering the implementation of e-parliament in Algeria, with the aim of proposing solutions to enhance parliamentary reform through technology.

Keywords: Réforme; numérisation; modernisation; administration parlementaire; e-parlement.

مقدمة:

تعد الجزائر من بين الدول التي أسست أول برلمان لها بعد استقلالها مباشرة، وجاء ذلك في إطار رغبة الدولة في إقامة مؤسسة منبثقة عن الاختيار الحر للشعب، تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات. هذا ولقد تطورت وظائف البرلمان عبر الدساتير المتعاقبة بحسب ظروف كل فترة، غير أن العمل البرلماني اعترضته مجموعة من الصعوبات المرتبطة بالقيود التي تفرضها النصوص القانونية الخاصة بعمل السلطة التشريعية، لا سيما منها الأحكام الدستورية، والتي تركز لعلاقة غير متوازنة بين السلطات (التشريعية والتنفيذية)، عن طريق تغليب السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية مما أدى إلى إضعاف هذه الأخيرة، وتراجعها في أداء المهام المنوطة بها بفعالية، كل هذه المعوقات التي تواجه البرلمان استدعت ضرورة القيام

بإصلاحات شاملة تهم المؤسسة البرلمانية بأكملها، حيث يسود اعتقاد لدى الباحثين والمفكرين مفاده أن مؤسسة البرلمان في الجزائر مازالت عاجزة عن القيام بدور فاعل ومهم في عمليات الإصلاح الديمقراطي، الأمر الذي يستدعي إصلاح هذا الأخير، أي تحسين وتجويد أدائه، وفق متطلبات عمادها التشعب بثقافة سياسية جيدة، وممارسة نيابية بكفاءة.

يعد الإصلاح البرلماني أحد الركائز الأساسية لتعزيز الديمقراطية وتحقيق فعالية أكبر في أداء المؤسسات التشريعية، وفي الجزائر، شهد البرلمان عدة محاولات للإصلاح بهدف تحسين أدائه بما يتماشى مع متطلبات العصر، الأمر الذي يستدعي تبني نظام البرلمان الإلكتروني كضرورة ملحة.

غير أن التحول نحو هذا النظام يتطلب تحديث البنية التحتية الرقمية، وتطويرها وفق متطلبات العصر في هذا المجال، وبالتالي فإن دراسة التجربة الجزائرية في هذا المجال تسلط الضوء على التحديات والفرص التي يواجهها البرلمان الإلكتروني، ومدى قدرته على تحقيق إصلاح برلماني حقيقي يواكب تطورات العصر، والاستجابة إلى تطلعات المجتمع.

يتمثل الهدف من البحث في موضوع البرلمان الإلكتروني في الجزائر في الوقوف على واقع هذا الأخير، من حيث التحديات والآفاق.

أما أهميته فتتجسد في كونه أحد مظاهر التحول الرقمي في العمل البرلماني، ويعد وسيلة حديثة تساهم في تحسين كفاءة العمل البرلماني من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير البيانات إلكترونيا، وتعزيز الشفافية والمساءلة من خلال نشر الجلسات والقرارات على المنصات الرقمية، وتمكين النواب من أداء مهامهم بفعالية من خلال التصويت الإلكتروني والمشاركة عن بعد، كما يعمل على توسيع المشاركة الشعبية عبر منصات التفاعل مع المواطنين، على ضوء التحديات والفرص التي يطرحها التحول الرقمي داخل مؤسسة البرلمان الجزائري.



في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، برز مفهوم "البرلمان الإلكتروني" كأداة لتحديث العمل البرلماني وتحسين الأداء التشريعي والرقابي، غير أن تطبيق هذا النموذج في الجزائر يثير جملة من التساؤلات حول مدى جاهزية البنية القانونية والتقنية لاعتماده بشكل فعال، ومدى توافقه مع المبادئ الدستورية، كالفصل بين السلطات، وعلانية الجلسات، وضمان شفافية العمل البرلماني، وعليه يطرح هذا المقال إشكالية مفادها: مدى قابلية تطبيق نموذج البرلمان الإلكتروني في الجزائر؟ وما هي التحديات القانونية والمؤسسية التي تعيق تجسيده بشكل فعلي ضمن الإطار الدستوري والقانوني القائم؟

للإجابة على هذه الإشكالية تطرح عدة أسئلة فرعية، تتمثل فيما يأتي:

- ما هو مفهوم البرلمان الإلكتروني؟
 - ما هي مزايا البرلمان الإلكتروني في تعزيز الشفافية والمشاركة السياسية؟
 - ما هي أبرز العوائق التقنية، القانونية، والسياسية التي تحول دون تبني البرلمان الإلكتروني في الجزائر؟
 - ما هي سبل تعزيز نجاح هذا النموذج في سياق الإصلاح البرلماني الجزائري؟
- للإجابة على هذه الأسئلة، وللوقوف على واقع البرلمان الإلكتروني في الجزائر، نقسم هذا المقال إلى محورين أساسيين، نتناول في المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للبرلماني الإلكتروني كآلية للإصلاح البرلماني، وفي المحور الثاني: تجربة الجزائر في البرلمان الإلكتروني.

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للبرلماني الإلكتروني كآلية للإصلاح البرلماني

يعد الإطار المفاهيمي في العلوم القانونية أحد الركائز الأساسية التي تساعد في تنظيم وتحليل المفاهيم القانونية، وتحديد العلاقات بينها، مما يساهم في تطوير الفهم القانوني وصياغة التشريعات وتفسيرها، وضبط وتحديد المفاهيم القانونية، وتوحيد المصطلحات، الأمر الذي يستدعي عند بحثنا في موضوع: "الإصلاح البرلماني في

الجزائر: نظام البرلمان الإلكتروني نموذجاً"، التعرض أولاً إلى مفهوم البرلمان الإلكتروني كآلية للإصلاح والتطوير البرلماني من حيث التعريف والأهداف، ثم نتعرض إلى أهم المكونات لاستحداث برلمان إلكتروني.

أولاً- مفهوم البرلمان الإلكتروني

البرلمان الإلكتروني هو مفهوم حديث يهدف إلى استخدام التكنولوجيا والوسائل الرقمية لتعزيز عمل البرلمانات وزيادة كفاءتها وشفافيتها، يتيح هذا النموذج للبرلمانيين والمواطنين التفاعل بشكل أسهل وأكثر فعالية عبر الإنترنت، مما يسهم في تحسين المشاركة الديمقراطية.

1-تعريف البرلمان الإلكتروني: يعد البرلمان الإلكتروني مفهوماً حديثاً، حيث صادفنا ندرة المراجع والمؤلفات العلمية عنه، ومن التعريفات التي وجدناها ما يأتي:

أ- البرلمان الإلكتروني يعني استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة في العمليات البرلمانية لتعزيز الشفافية، وزيادة كفاءة العمل البرلماني، وتحسين التواصل بين النواب والشعب، يهدف إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات، تبسيط عمليات التشريع، ودعم التفاعل بين المواطنين وممثليهم من خلال أدوات مواقع الويب البرلمانية مثلاً، والتصويت الإلكتروني، والاجتماعات الافتراضية، والبوابات التفاعلية، أي الاستخدام لكل أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع مجالات عمل البرلمان، بحيث توفر مزيداً من الشفافية والنزاهة، وتمثل دعماً للعملية الديمقراطية في ذات الوقت، بما يخدم أصحاب المصالح في علاقتهم بالبرلمان⁽¹⁾.

ب- تسير جديد لعمل البرلمان داخلياً وخارجياً، بمساعدة فنية حتى يكون أكثر فاعلية ومنفعة في الحياة السياسية والبرلمانية، وذلك من خلال استخدام الكمبيوتر والإنترنت وغير ذلك من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لربط الإدارة البرلمانية بالحياة السياسية والإدارة الحكومية وغيرها، من أجل إصدار تشريع سليم، ورقابة برلمانية فاعلة بسهولة ومرونة ويسر.



ت- البرلمان الإلكتروني هو الاستخدام العام الشامل الواسع للتكنولوجيا الحديثة لإعادة هيكلة وتنظيم الإدارة البرلمانية، وتطوير البنية اللازمة لذلك، وبشكل يؤدي إلى ممارسة البرلمان مهامه الدستورية والقانونية والإدارية، والاستفادة من الإنترنت والمعلومات والاتصالات الحديثة التكنولوجية لإنجاز كافة الأعمال المنوطة به بسهولة وسرعة ويسر وشفافية⁽²⁾.

2- **أهداف رقمنة البرلمان:** البرلمان الإلكتروني هو نموذج حديث للعمل البرلماني يعتمد على استخدام التكنولوجيا الرقمية والإنترنت لتعزيز الشفافية، المشاركة، والكفاءة في العملية التشريعية. يعد هذا التحول إلى برلمان إلكتروني من شأنه أن يحقق مجموعة من الأهداف، نذكر منها⁽³⁾:

أ- **تعزيز الشفافية:** إتاحة الوصول إلى الجلسات البرلمانية، القوانين، والتقارير عبر الإنترنت لضمان إطلاع المواطنين على أعمال البرلمان.

ب- **زيادة المشاركة العامة:** تمكين المواطنين من التفاعل مع النواب، تقديم المقترحات، والمشاركة في النقاشات من خلال منصات إلكترونية.

ت- **تحسين كفاءة العمل البرلماني:** تسهيل إدارة الجلسات، التصويت الإلكتروني، والحد من البيروقراطية الورقية.

ث- **الحد من الفساد:** تقليل التدخلات غير المشروعة من خلال توثيق العمليات البرلمانية بشكل رقمي.

ج- **تعزيز التواصل بين النواب:** توفير وسائل إلكترونية تسهل النقاشات وتبادل المعلومات بين أعضاء البرلمان.

ح- **تمكين الرقابة الفعالة:** إتاحة بيانات أداء الحكومة بشكل رقمي لمساعدة البرلمان في أداء دوره الرقابي بفعالية أكبر.

خ- دعم اتخاذ القرار المستند إلى البيانات: استخدام التحليلات الرقمية والذكاء الاصطناعي للمساعدة في صياغة سياسات مستندة إلى معلومات دقيقة.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن البرلمان الإلكتروني يساهم في تطوير العمل الديمقراطي وجعله أكثر انفتاحاً وكفاءة، مما يعزز دور المواطنين في الحياة السياسية.

ثانياً- مكونات استحداث برلمان إلكتروني:

يمكن القول بأن البرلمانات بصفة عامة تحتاج إلى إدارة حديثة لتنظيم وتحليل المعلومات، لتقديمها في الوقت المناسب، وبجودة فائقة للأعضاء لكي يمارسوا مهامهم البرلمانية المختلفة، وتتمثل مكونات استحداث برلمان إلكتروني، فيما يأتي (4):

1- إنشاء نظام رقمي لإدارة الجلسات: عقد الاجتماعات البرلمانية عن بعد باستخدام تقنيات الفيديو والمؤتمرات، التصويت الإلكتروني على القرارات والقوانين.

2- الشفافية والإتاحة العامة: تعني الشفافية الكشف عن المعلومات، والوضوح في إجراءات صنع القرارات، وتقديم الخدمات وحقوق المواطنين في هذه المعلومات، كما تعني مدى تحقيق معايير معنية في المؤسسات في حد ذاتها، بما فيها مؤسسة البرلمان (5). والشفافية في عمل البرلمان الجزائري تعد عنصراً مهماً لضمان الحكم الرشيد، وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات التشريعية، وتتجسد الشفافية في الأداء البرلماني الجزائري من خلال عدة جوانب، نذكر منها: نشر المعلومات، حيث يفترض أن يكون هناك إتاحة للمعلومات المتعلقة بعمل البرلمان، مشاريع القوانين، المحاضر، وجدول الأعمال مثلاً، عبر المواقع الرسمية أو وسائل الإعلام. وبث الجلسات مباشرة، حيث يتم أحياناً بث الجلسات العامة على التلفزيون أو عبر الإنترنت، ما يتيح للمواطنين متابعة المناقشات واتخاذ القرارات. وتتجسد الشفافية في الأداء البرلماني كذلك من خلال إمكانية مشاركة المواطنين بإتاحة الفرصة للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني للتفاعل مع النواب، من خلال تقديم مقترحات أو حضور جلسات استماع، فضلاً على الرقابة البرلمانية من خلال الأسئلة الشفوية والكتابية



التي يوجهها النواب للحكومة، إضافة إلى اللجان البرلمانية التي تحقق في قضايا مختلفة، مما يعزز المساءلة والشفافية. كما أن الإعلان عن نتائج التصويت يعبر عن شفافية العمل البرلماني، حيث يفترض أن تكون نتائج التصويت على مشاريع القوانين متاحة للجمهور، لضمان معرفة مواقف ممثلي الشعب.

3- التواصل مع المواطنين: إنشاء منصات تتيح للمواطنين تقديم الاقتراحات، أو التوقيع على العرائض، أو تنظيم استبيانات لاستطلاع آراء المواطنين حول القوانين والسياسات.

4- إنشاء نظام الأرشفة الإلكتروني: بهدف الاحتفاظ بنسخة إلكترونية عن الوثائق البرلمانية، وذلك بتخزين الوثائق والسجلات البرلمانية رقمياً، لتسهيل حفظها واسترجاعها أو الوصول إليها، ويتم ذلك عن طريق ما يأتي⁽⁶⁾:

أ- دراسة وتحليل الوثائق البرلمانية؛
ب- فرز الوثائق البرلمانية، ووضع تصنيفات مختلفة بما يتناسب مع الاحتياجات المطلوبة؛

ت- إنشاء فهارس للموضوعات الخاصة بالوثائق البرلمانية كالسياسة الخارجية، السياسة الداخلية، الصحة، التعليم، الحقوق السياسية... وغيرها من الموضوعات؛
ث- إنشاء فهارس فرعية للموضوعات الرئيسية، بحيث يتم تغطية كافة الموضوعات التي يتم مناقشتها في أعمال المجالس البرلمانية؛

ج- تحديد البيانات الأساسية لجميع أنواع الوثائق البرلمانية؛
ح- استخدام عمليات المسح الضوئي للوثائق البرلمانية باستخدام أحدث وسائل تكنولوجيا المعلومات؛

خ- ربط الوثائق البرلمانية مع بياناتها الأساسية لسهولة عملية الاسترجاع؛
د- إنشاء أنظمة بحث تسمح بعمليات البحث المختلفة سواء أكان بحثاً بسيطاً أو بحثاً متقدماً، مع إمكانية استخدام البحث الحر في الموضوعات المختلفة، مع مراعاة

عملية البحث بفهارس الموضوعات الرئيسية والفرعية التي يتم إنشاؤها، وذلك للحصول على معلومات دقيقة وذات قيمة تفيد عمليات اتخاذ القرار.

5-الأمن السيبراني: يقصد به ممارسة حماية الأنظمة والشبكات والبرامج من الهجمات الرقمية التي تهدف إلى الوصول غير المصرح به إلى البيانات، أو تغييرها، أو تدميرها، أو تعطيل العمليات الحيوية، ويشمل ذلك حماية الأجهزة الذكية، والخوادم، وقواعد البيانات، والبنية التحتية الرقمية من التهديدات السيبرانية المتزايدة⁽⁷⁾، ومع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا والإنترنت، أصبح الأمن السيبراني ضروريا للأفراد والشركات والحكومات، وتتجسد أهميته في كونه⁽⁸⁾:

- أ- يحمي المعلومات الشخصية، أي منع سرقة البيانات الحساسة، مثل كلمات المرور والمعلومات المالية؛
- ب- يحمي البنية التحتية، بتأمين الأنظمة الحيوية مثل الطاقة والمياه والاتصالات؛
- ت- يمنع الهجمات الإلكترونية، بالتصدي لتهديدات مثل الفيروسات والبرمجيات الخبيثة وهجمات الفدية؛
- ث- يعزز الثقة الرقمية، بضمان الأمان في التعاملات الإلكترونية والتجارة عبر الإنترنت.

- قد تأخذ التهديدات السيبرانية مجموعة متنوعة من المخاطر، نذكر منها⁽⁹⁾:
- الهجمات البرمجية الضارة مثل الفيروسات وأحصنة D3 وبرمجيات الفدية؛
 - الهجمات الهندسية الاجتماعية، مثل التصيد الاحتيالي الذي يستهدف خداع المستخدمين للكشف عن معلوماتهم الشخصية؛
 - الهجمات على الشبكات، مثل هجمات حجب الخدمة التي تعطل المواقع الإلكترونية والخدمات؛
 - اختراق البيانات حيث يتم تسريب بيانات حساسة أو سرقتها.

ولتحقيق مستوى عال من الأمن السيبراني على مستوى مؤسسة البرلمان، لا بد من إتباع مجموعة من الممارسات، نذكر أهمها:

- استخدام كلمات مرور قوية وتحديثها بانتظام،
- تفعيل المصادقة الثنائية (2FA) للحسابات الحساسة،
- تحديث أنظمة التشغيل والبرامج باستمرار لسد الثغرات الأمنية،
- استخدام برامج فعالة لمكافحة الفيروسات، والجدران النارية لحماية الأجهزة والشبكات،

- توعية النواب حول مخاطر الهجمات السيبرانية وكيفية التصدي لها.

يعد الأمن السيبراني أحد أهم القضايا في العصر الرقمي، إذ يؤثر على الأفراد والمؤسسات والدول، ومن خلال إتباع الممارسات الأمنية الفعالة، يمكن تقليل المخاطر السيبرانية، وضمان بيئة رقمية آمنة ومستدامة.

6. إنشاء نظام رقمي للمعلومات متكامل لإدارة أعمال المجالس: بهدف الاحتفاظ بكافة المعلومات والبيانات الأساسية للوثائق البرلمانية، وربطها بجميع المراحل التي تمر بها الوثيقة البرلمانية، للحصول على معلومات وتقارير دقيقة عن العمل البرلماني، ومتابعته في جميع مراحله، ويتجسد ذلك عن طريق (10):

أ- دراسة وتحليل الدورات المستندية إلكترونيا لكافة الأعمال البرلمانية دراسة دقيقة موضوعية،

ب- تحديد أوجه القصور في العمل اليدوي، وتطويره بما يتماشى مع تكنولوجيا المعلومات،

ت- دراسة وتحديد بيانات الوثائق البرلمانية بموضوعاتها المختلفة، أخذا بعين الاعتبار فهارس الموضوعات وفهارس الموضوعات الفرعية التي تم إنشاؤها مسبقا عند أرشفتها إلكترونيا،

ث- إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية متكاملة للوثائق البرلمانية وفق إجراءات محددة،

ج- تسجيل كافة البيانات الأساسية لجميع الوثائق البرلمانية، وكذلك بيانات دورة العمل الخاصة بها ومراحل تطورها،

ح- إنشاء نظام متكامل للحصول على التقارير والإحصائيات المختلفة عن الوثائق البرلمانية من حيث العدد، المراحل، القرارات... وغيرها من العناصر.

المحور الثاني: تجربة الجزائر لنظام البرلمان الإلكتروني

مما سبق يتضح أن البرلمان الإلكتروني هو نموذج حديث يعتمد على التكنولوجيا الرقمية لتسهيل العمل البرلماني وتحسين التواصل بين النواب والمواطنين. وقد بدأت الجزائر في تبني مفهوم البرلمان الإلكتروني من خلال عدة إجراءات لعصرنة هذا الأخير وفقاً لمتطلبات العصر الحديث، وذلك من خلال النص على هذا النظام في القوانين الوطنية، وتطبيقه على أرض الواقع رغم التحديات العوائق. وللوقوف على واقع التجربة البرلمانية في الجزائر، نتعرض أولاً إلى الأساس القانوني والتشريعي لهذا الأخير، ثم واقع البرلمان الإلكتروني في الجزائر، وفي الأخير التحديات التي تواجه البرلمان الإلكتروني في الجزائر.

أولاً- الإطار القانوني المنظم للبرلمان الإلكتروني في الجزائر:

في الجزائر لا يوجد حتى الآن إطار قانوني محدد ينظم نظام البرلمان الإلكتروني، ويتضح ذلك من خلال الأحكام الدستورية المتعلقة بالسلطة التشريعية؛ فالتنظيم الدستوري للبرلمان الجزائري يكرس لمبدأ الثنائية البرلمانية، أي يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، ولكل غرفة من غرفتي البرلمان السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه⁽¹¹⁾. أما من حيث سير العمل الداخلي، فقد تضمن الدستور عدة مبادئ يجب

احترامها أثناء مباشرة العمل التشريعي، ومنها:

- علانية الجلسات، والتي تشكل أحد أهم المبادئ المرتبطة بشرعية العمل البرلماني⁽¹²⁾.

- حق التصويت الشخصي، إذ تنص على أن التصويت شخصي ولا يمكن تفويضه⁽¹³⁾، وهو ما يطرح إشكالا مباشرا في حالة التصويت عن بعد أو عبر الأنظمة الرقمية.

أما التنظيم الداخلي، حيث ترك الدستور أمر ضبط سير العمل البرلماني إلى لوائح داخلية تصادق عليها كل غرفة، يعد القانون العضوي المتعلق بتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما والعلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة⁽¹⁴⁾، المرجع الأساسي المكمل لأحكام الدستور، غير أن هذا القانون رغم شموليته في تنظيم المسائل الإجرائية، لم يتضمن أي إشارات صريحة تتعلق باستخدام الوسائل الرقمية أو اعتماد نموذج العمل البرلماني الإلكتروني.

إضافة إلى ذلك، فإن اللوائح الداخلية لكل غرفة من غرف البرلمان خاصة النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني تفتقر إلى نصوص تنظم آليات العمل عن بعد، أو المشاركة الإلكترونية في اللجان أو الجلسات العامة، مما يبرز فراغا قانونيا ملحوظا. وتزداد الإشكالية تعقيدا بالنظر إلى غياب تشريعات وطنية واضحة تنظم المعاملات الرقمية داخل المؤسسات السيادية، مما ينعكس على جدوى الحديث عن برلمان إلكتروني من دون تأطير قانوني خاص ومتكامل.

تظهر هذه الأحكام أن الدستور لم يتطرق صراحة إلى استخدام الوسائل الرقمية في تسيير أعمال البرلمان، ما يستوجب تأويلا مرنا أو إدخال تعديلات تسمح بتكييف هذه المبادئ مع العمل الإلكتروني دون المساس بجوهرها الدستوري. مع ذلك، نجد جهودا ومبادرات تهدف إلى تحديث عمل البرلمان الجزائري من

خلال تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أنه بالرجوع لأحكام التعديل الدستوري لسنة 2020 نجده جاء بعدة تعديلات تخص مختلف المجالات، بما في ذلك تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث اعتبر الحق في الوصول إلى المعلومات مضمونا في تسيير الشؤون العمومية⁽¹⁵⁾، وهو ما يعزز الشفافية ويتيح للمواطنين الاستفادة من تكنولوجيا الإعلام والاتصال، تهدف هذه الجهود إلى تحسين كفاءة العمل البرلماني، وتعزيز الشفافية والتواصل مع المواطنين.

بالإضافة إلى ذلك، نجد مجموعة من القوانين المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية التي تركز الحماية القانونية لهذا المجال، نذكر منها القانون الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، تناول القانون تنظيم النشاطات البريدية والاتصالات الإلكترونية، بوضع إطار قانوني لممارسة نشاطات البريد والاتصالات، بما في ذلك شروط منح التراخيص والتصاريح للمتعاملين، وحماية حقوق المستخدمين بالتأكد على ضرورة حماية حقوق المستهلكين، بما في ذلك ضمان سرية المراسلات وجودة الخدمات المقدمة، وبموجب هذا القانون تم إنشاء سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، حيث نص القانون على إنشاء هيئة مستقلة تعرف بسلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتكلف بضبط القطاع وضمان احترام القوانين والمعايير المعمول بها.

يمكن القول بأن القانون رقم: 04-18 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، يعتبر خطوة هامة نحو تعزيز الإطار القانوني لقطاع البريد والاتصالات الإلكترونية في الجزائر، حيث يهدف أساساً إلى ما يأتي:

1- تحسين جودة الخدمات، ويتجسد ذلك من خلال وضع معايير واضحة يجب على المتعاملين الالتزام بها.

2- تعزيز المنافسة عن طريق تنظيم شروط الدخول إلى السوق وضمان تكافؤ



الفرص بين المتعاملين.

3- حماية المستهلك لاسيما المستهلك الإلكتروني، عبر ضمان حقوق المستخدمين، وتوفير آليات للتظلم في حالة الإخلال بالتزامات المتعاملين⁽¹⁶⁾. وإضافة إلى القانون السابق الذكر، هناك العديد من المراسيم التنفيذية ذات الصلة بالموضوع، نذكر منها⁽¹⁷⁾:

- أ- المرسوم التنفيذي رقم: 17-271، الذي يحدد صلاحيات وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة.
 - ب- المرسوم التنفيذي رقم: 17-272، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة.
 - ج- المرسوم التنفيذي رقم: 17-273، يتضمن تنظيم المفتشية العامة لوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة وسيرها.
- وبناء على ذلك، يمكن القول بأن الإطار القانوني لنظام البرلمان الإلكتروني في الجزائر لا يزال قيد التطوير، مع وجود جهود لتحديث العمل البرلماني باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

ثانيا- واقع البرلمان الإلكتروني في الجزائر

هناك عدة آليات تجسد نظام البرلمان الإلكتروني على أرض الواقع في الجزائر، نذكر أهمها:

- 1- البوابة الإلكترونية للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة⁽¹⁸⁾: توفر هذه البوابة معلومات عن القوانين، الجلسات، أعمال اللجان، وأخبار البرلمان، مما يسهل على المواطنين متابعة النشاط البرلماني.
- 2- بث الجلسات مباشرة عبر الإنترنت: حيث يمكن للمواطنين متابعة الجلسات البرلمانية مباشرة من خلال الإنترنت، مما يعزز الشفافية والمشاركة الديمقراطية، ويتجسد ذلك في القناة البرلمانية 9 التابعة للمؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري⁽¹⁹⁾.

3- تقديم العرائض والشكاوى إلكترونياً: يتاح للمواطنين تقديم مقترحاتهم وشكاواهم عبر منصات رقمية، مما يقوي ويعزز العلاقة بين الشعب ومؤسسة البرلمان.

4- نظام التصويت الإلكتروني: التصويت الإلكتروني هو عملية استخدام التكنولوجيا الرقمية لتسجيل أصوات النواب داخل البرلمان، بدلاً من الطرق التقليدية، مثل رفع الأيدي أو التصويت الورقي، ويتم تنفيذ هذه العملية عبر أجهزة إلكترونية مخصصة أو عبر أنظمة برمجية مؤمنة تتيح للنواب الإدلاء بأصواتهم بسرعة ودقة، أي يستخدم التصويت الإلكتروني في بعض الجلسات لتسهيل وتسريع اتخاذ القرارات، وفي إطار تحديث وتطوير العمل البرلماني في الجزائر، تم إدراج هذه الآلية الإلكترونية لتعزيز كفاءة وشفافية العملية التشريعية، ويتجسد ذلك في القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة وعملها، وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة، بالنص صراحة على أن يجري التصويت في الاقتراع العلني بالطريقة الإلكترونية، كما يمكن أن يجري التصويت في الاقتراع السري بالطريقة الإلكترونية⁽²⁰⁾.

5- نظام رقمنة الأرشيف البرلماني: رقمنة الوثائق البرلمانية يسهل على النواب والباحثين الوصول إلى المعلومات بسهولة وبسرعة.

6- تطبيقات التواصل بين النواب والإدارة البرلمانية: في إطار تعزيز الرقمنة في العمل البرلماني الجزائري، تم إطلاق عدة تطبيقات رقمية تهدف إلى تحسين التواصل والكفاءة بين البرلمان والحكومة. من أبرز هذه المبادرات، نذكر:

أ- منصة "تجاوب": أطلقت وزارة العلاقات مع البرلمان، بالتنسيق مع المحافظة السامية للرقمنة، منصة "تجاوب" الرقمية، وتهدف هذه المنصة إلى متابعة مسار انشغالات المواطنين بمرونة وفعالية، مما يعزز الشفافية ويقوي العلاقة بين البرلمان والحكومة.

ب- تطبيق إلكتروني لإيداع وتحويل الأسئلة، فقد أطلق المجلس الشعبي الوطني تطبيقاً إلكترونياً مبتكراً، يتيح تحويل وإرسال الأسئلة الكتابية والشفهية بين النواب وأعضاء الحكومة بطريقة رقمية وآمنة، يساهم هذا التطبيق في تعزيز التواصل الفعال بين المجلس والحكومة، ويسمح للنواب بتقديم أسئلتهم عن بعد، مما يوفر الوقت والجهد.

تأسيساً على ما سبق، نجد أن هذه المبادرات تأتي في إطار التزام البرلمان الجزائري بمواكبة التحول الرقمي، وتعزيز الشفافية والكفاءة في العمليات البرلمانية.

ثالثاً: التحديات التي تواجه البرلمان الإلكتروني في الجزائر

بدأت الجزائر في تبني مفهوم البرلمان الإلكتروني من خلال عدة إجراءات، ومثال ذلك رقمنة الوثائق البرلمانية، توفير أنظمة إلكترونية للتصويت عن بعد، استخدام التطبيقات الذكية لتسهيل تواصل النواب مع المواطنين، ورغم هذه الجهود، لا تزال هناك تحديات مثل الحاجة إلى تطوير البنية التحتية الرقمية، وتدريب النواب على استخدام التكنولوجيا، وضمان أمن المعلومات.

1- ضعف البنية التحتية الرقمية: يشير مفهوم ضعف البنية التحتية الرقمية للبرلمان الجزائري إلى التحديات والعوائق التي تواجهها المؤسسة التشريعية في تبني وتطبيق التقنيات الرقمية الحديثة، تتضمن هذه التحديات عدة جوانب، نقص المهارات التقنية، حيث يعاني بعض الموظفين والمواطنين من نقص في المهارات التقنية اللازمة للتعامل مع الأنظمة الرقمية، مما يستدعي التركيز على محو الأمية الرقمية لتعزيز التفاعل الفعال مع التكنولوجيا الحديثة، ولمواجهة هذه التحديات، من الضروري تطوير البنية التحتية الرقمية، تعزيز مهارات الموظفين التقنية، وتوفير بيئة قانونية وتنظيمية داعمة للتحول الرقمي في البرلمان الجزائري.

2- الحاجة إلى تعزيز الأمن السيبراني: يمكن للبرلمان الجزائري أن يلعب دوراً محورياً في مواجهة هذه التحديات من خلال ما يأتي⁽²¹⁾:

أ- سن تشريعات متخصصة، تطوير قوانين وسياسات من شأنها أن تعزز من حماية الفضاء السيبراني وتحدد العقوبات المناسبة للجرائم الإلكترونية.

ب- تعزيز التعاون الدولي بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، وتبادل الخبرات مع الدول الأخرى، لتعزيز القدرات الوطنية في مجال الأمن السيبراني.

ت- دعم المبادرات التعليمية، أي تشجيع برامج التدريب والتوعية لتعزيز الوعي السيبراني بين المواطنين والمؤسسات.

ومن الجدير بالذكر أن البرلمان العربي أقر سابقا قانونا استرشاديا لحماية وتعزيز الأمن السيبراني، يتناول التعاون الدولي وتبادل الخبرات في هذا المجال. ويمكن للبرلمان الجزائري الاستفادة من هذه المبادرات لتعزيز استراتيجيته الوطنية للأمن السيبراني.

إن تعزيز الأمن السيبراني في الجزائر يتطلب جهودا مشتركة من جميع المؤسسات، ويعتبر البرلمان الجزائري جهة أساسية في صياغة السياسات والتشريعات اللازمة لمواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة.

3- ضعف الثقافة الرقمية لبعض النواب: في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم اليوم، أصبحت الثقافة الرقمية ضرورة ملحة لجميع الفاعلين في المجتمع، خصوصا في مؤسسة البرلمان. ومع ذلك، يواجه بعض النواب البرلمانين في الجزائر تحديات كبيرة في هذا المجال، مما يعيق أداءهم التشريعي والرقابي، ومن أهم مظاهر ضعف الثقافة الرقمية لدى بعض النواب، نجد ما يأتي:

أ- ضعف الإلمام بالتكنولوجيا الحديثة: يواجه بعض النواب صعوبة في استخدام الأدوات الرقمية كالحواسيب، البريد الإلكتروني، ومنصات الاجتماعات الافتراضية، والمنصات التعليمية والتكوينية مثلا.

ب- غياب التفاعل عبر المنصات الرقمية: قلة التفاعل مع المواطنين عبر مواقع

التواصل الاجتماعي، مما يقلل من فرص التواصل المباشر وفهم قضايا المجتمع.

ت- التأخر في تبني التشريعات الرقمية: عدم مواكبة القوانين للتطورات الرقمية، مثل قوانين الجرائم الإلكترونية، حماية البيانات الشخصية، والاقتصاد الرقمي.... وغيرها من القوانين.

ث- ضعف استغلال البيانات الضخمة: عدم استخدام البيانات الرقمية في تحليل القضايا واتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة.

لعل ذلك يعود إلى فارق السن والكفاءة العلمية، حيث أن بعض النواب من أجيال لم تتعامل مع التكنولوجيا خلال مسيرتهم التعليمية والمهنية، ونقص التدريب والتكوين بمعنى غياب برامج تكوينية متخصصة لتأهيل النواب على استخدام الأدوات الرقمية في العمل البرلماني، فضلاً على ضعف البنية التحتية للرقمية، وتأخر رقمنة العمل البرلماني، وعدم توفر أدوات متطورة تسهل الوصول إلى المعلومات واتخاذ القرار، والاعتماد على الأساليب التقليدية مثل الوثائق الورقية، بدل التحول إلى الإدارة الإلكترونية.

أما عن تأثير ضعف الثقافة الرقمية على العمل البرلماني فيتمثل في انخفاض كفاءة الأداء التشريعي، وعدم القدرة على مناقشة قضايا التكنولوجيا والتشريع الرقمي بعمق، وضعف الشفافية والتواصل، أي أن عدم استخدام النواب لمنصات التواصل يحد من تفاعلهم مع المواطنين، كذلك التأخر في معالجة القضايا الرقمية، كقضية الأمن السيبراني، حماية البيانات، وتنظيم التجارة الإلكترونية... وغيرها من القضايا ذات الصلة؛ ولمعالجة هذه الآثار السلبية يجب:

- إدراج برامج تكوين إلزامية، وتوفير دورات تدريبية مكثفة للنواب في استخدام التكنولوجيا الحديثة.

- تعزيز الرقمنة داخل البرلمان، وإنشاء منصة رقمية تفاعلية تسهل الوصول إلى

المعلومات التشريعية والتواصل مع المواطنين.

- تشجيع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ودعم النواب في تطوير مهاراتهم في التواصل الرقمي.

- الاستفادة من الخبرات الشابة، عن طريق إشراك الشباب والخبراء في المجال الرقمي لدعم النواب في مواكبة التطورات التكنولوجية.

مع استمرار الجزائر في تطوير الحكومة الإلكترونية، يمكن توسيع هذه التطبيقات لتعزيز الشفافية والمشاركة الديمقراطية بشكل أكبر. وفي الأخير يمكن القول بأن ضعف الثقافة الرقمية لدى بعض النواب البرلمانيين في الجزائر يعد تحدياً يؤثر على الأداء البرلماني، سواء التشريعي أو الرقابي؛ لذلك فإن تطوير مهارات النواب الرقمية بات ضرورة ملحة لضمان برلمان أكثر كفاءة وشفافية في العصر الرقمي.

4- المستقبل والتطوير: يعد البرلمان الجزائري المؤسسة التشريعية العليا في البلاد، وهو مسؤول عن سن القوانين والرقابة على الحكومة وتمثيل إرادة الشعب. ومع تطور التكنولوجيا وانتشار الرقمنة في شتى المجالات، أصبح التوجه نحو البرلمان الإلكتروني تحدياً رئيسياً يواجه المؤسسات التشريعية، بما في ذلك البرلمان الجزائري. وقد شهد البرلمان الجزائري تطورات عديدة منذ إنشائه، لكنه لا يزال يعتمد بشكل كبير على الأساليب التقليدية في العمل البرلماني، سواء من حيث التصويت، مناقشة القوانين، أو التفاعل مع المواطنين، ورغم وجود بوابات رقمية لبعض الخدمات البرلمانية، إلا أن هناك حاجة ماسة لاعتماد نموذج البرلمان الإلكتروني لمواكبة التطورات العالمية وتحسين الأداء التشريعي والرقابي، عن طريق إستراتيجيات تطوير البرلمان الجزائري نحو البرلمان الإلكتروني⁽²²⁾:

1- تطوير البنية التحتية الرقمية، إنشاء منصة برلمانية رقمية متكاملة للبت المباشر للجلسات والتصويت الإلكتروني، وتحديث قاعات البرلمان بأنظمة ذكية تدعم

الاجتماعات الافتراضية.

2- إصلاح الإطار القانوني، وسن قوانين جديدة تدعم العمل البرلماني الإلكتروني وتنظم آلياته، ووضع تشريعات تحمي البيانات والمراسلات البرلمانية الرقمية.

3- التكوين والتدريب وتنظيم ورشات ودورات تدريبية للنواب والموظفين على استخدام الأدوات الرقمية، وتعزيز التعاون مع الدول التي سبقت في تطبيق البرلمان الإلكتروني للاستفادة من تجاربها.

4- تعزيز الأمن السيبراني، وذلك بتطوير أنظمة حماية متقدمة وتأمين جميع المعاملات الإلكترونية، وإنشاء هيئة متخصصة في الأمن السيبراني داخل البرلمان لمراقبة وحماية البيانات.

5- تعزيز الديمقراطية التشاركية بإنشاء بوابات إلكترونية تتيح للمواطنين الاطلاع على القوانين والمشاركة في مناقشتها، وتطوير تطبيقات ذكية تتيح للمواطنين التواصل المباشر مع نوابهم.

يمثل التحول إلى البرلمان الإلكتروني فرصة مهمة للبرلمان الجزائري لتعزيز الشفافية، تحسين الكفاءة، وتقريب المواطن من العملية التشريعية؛ لكن هذا التحول يتطلب إرادة سياسية، استثمارات في التكنولوجيا، وتعديلات قانونية تضمن نجاحه. إن اعتماد هذا النموذج سيجعل البرلمان أكثر حداثة وفعالية، مما يساهم في تحسين الحكم الديمقراطي في الجزائر.

رابعا: تجارب دولية مختارة عن البرلمان الإلكتروني

شهد العالم تجارب متعددة في مجال رقمنة العمل البرلماني، عكست تفاوتاً في درجة التقدم بحسب الإمكانيات التكنولوجية، والإرادة السياسية، والبنية التشريعية. ومن بين أبرز هذه النماذج⁽²³⁾:

1- البرلمان الأوروبي: يعتبر من أكثر البرلمانات تقدماً في المجال الرقمي، حيث يوفر بنية معلوماتية متكاملة تشمل نظام التصويت الإلكتروني، التوقيع الرقمي، الأرشيف

الرقمية، والبت المباشر لكافة الجلسات، ويُمكن للمواطنين متابعة المناقشات والمستندات التشريعية بسهولة.

2-البرلمان البرازيلي: تميز بإطلاق منصة "e-Democracia" التي تتيح للمواطنين التفاعل مباشرة مع مشاريع القوانين وإبداء آرائهم، كما يوفر البث المباشر للجلسات، إلى جانب أرشيف إلكتروني متكامل للوثائق.

3-البرلمان الإستوني: يعد نموذجا متقدما للرقمنة الكاملة، حيث يعتمد النواب على الهوية الرقمية للتصويت عن بعد، ويدار البرلمان ضمن منظومة رقمية متكاملة تعرف بـ "X-Road"، تضمن الربط مع باقي مؤسسات الدولة.

4-البرلمان الكندي: أطلق مبادرة "البرلمان بدون أوراق"، التي تهدف إلى رقمنة الوثائق التشريعية وتوفيرها عبر أجهزة لوحية يستخدمها النواب، كما وفر خدمات إلكترونية تتيح تتبع التشريعات والقرارات.

5-البرلمان البريطاني: اعتمد نظاما هجيناً يزاوج بين الحضور والعمل عن بعد، خاصة خلال جائحة كوفيد-19، حيث تم تفعيل آليات التصويت الإلكتروني والبث المباشر للجلسات بشكل أوسع.

بالرجوع للبرلمان الجزائري لا يزال يعمل ضمن آليات تقليدية، سواء على مستوى إدارة الجلسات أو التفاعل مع المواطنين أو تداول الوثائق، ومع ذلك فإن الدولة الجزائرية أطلقت مشاريع رقمية في قطاعات متعددة ضمن استراتيجيتها للتحويل الرقمي، مما يوفر بيئة مناسبة لتوسيع هذه الجهود لتشمل المؤسسة التشريعية، ويعد اعتماد البرلمان الإلكتروني في الجزائر خطوة ضرورية في سبيل تحقيق الحوكمة الرشيدة، وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسة التشريعية، إن الاستفادة من النماذج الدولية، خاصة البرازيلية والإستونية، يمكن أن يشكل أساسا لبناء نموذج وطني فعال وواقعي.

خاتمة:

من خلال بحثنا في موضوع "الإصلاح البرلماني في الجزائر: نظام البرلمان الإلكتروني نموذجاً"، خلصنا إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها:

- يعد الإصلاح البرلماني في الجزائر، خاصة في ظل التحول نحو البرلمان الإلكتروني، خطوة ضرورية لتعزيز الشفافية، وتحديث العمل التشريعي، وتعزيز المشاركة الشعبية، حيث أنه في ظل التطورات التكنولوجية الحاصلة، أصبح من الضروري تبني الرقمنة كأداة لتحسين الأداء البرلماني وزيادة كفاءة المؤسسات التشريعية.

- رغم التقدم الذي أحرزته الجزائر في هذا المجال، لا تزال هناك تحديات قانونية وتقنية وإدارية تحتاج إلى معالجة لضمان نجاح هذا التحول، وتطوير مستمر لضمان فعاليته واستدامته.

من خلال النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

- تعزيز الإطار القانوني، وضرورة وضع تشريعات واضحة تضمن تنظيم وتفعيل البرلمان الإلكتروني، مع ضمان حماية البيانات والمعلومات البرلمانية.

- تطوير البنية التحتية الرقمية، والاستثمار في الأنظمة الرقمية الحديثة، لضمان سرعة وكفاءة التواصل بين البرلمانيين والمواطنين، مع توفير منصات آمنة لعقد الجلسات الإلكترونية والتصويت عن بعد.

- تأهيل الموارد البشرية، بتدريب النواب والموظفين البرلمانيين على استخدام التقنيات الحديثة لضمان تكيفهم مع بيئة العمل الرقمية الجديدة.

- تعزيز الشفافية والمشاركة الشعبية، بتوفير منصات إلكترونية تتيح للمواطنين متابعة الجلسات والمشاركة في النقاشات البرلمانية وإبداء آرائهم.

- ضمان الأمن السيبراني، بوضع استراتيجيات لحماية البرلمان الإلكتروني من الهجمات السيبرانية، بما يضمن سرية المعلومات وحماية البيانات البرلمانية.
- التعاون الدولي، للاستفادة من التجارب الناجحة في الدول التي طبقت أنظمة البرلمان الإلكتروني، وتبادل الخبرات مع المؤسسات التشريعية الدولية.
- في الأخير يمكن القول بأن نجاح مشروع البرلمان الإلكتروني في الجزائر يتطلب إرادة سياسية قوية، وتخطيطا محكما، واستثمارات مستدامة، لضمان تحول رقمي ناجح، يعزز من دور البرلمان في تحقيق الديمقراطية والحوكمة الرشيدة.

الهوامش والمراجع:

- (1)- زين عبد الهادي، الحكومة الإلكترونية والبرلمان الإلكتروني في مقارنات، المنظمة العربية للتفنية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006، ص 16.
- (2)- بشير علي باز، البرلمان الإلكتروني (إطالة حول فكرة البرلمان الإلكتروني العربي)، دار الفكر الجامعي، 2015، الإسكندرية، مصر، ص ص 88-89.
- (3)- عبد اللطيف الكيلاني، البرلمان الإلكتروني: أبعاده ومتطلبات تكريسه، مؤتمر البرلمان الإلكتروني والحكومة الإلكترونية: ممارسات الحاضر وتطلعات المستقبل، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 87.
- حسين شنيني، بومدين بن داود، البرلمان الإلكتروني والديمقراطية الإلكترونية كآلية للعمل السياسي الحديث، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة بسكرة، المجلد: 04، العدد: 01، 2020، الجزائر، ص ص 77-78.
- (4)- بشير علي باز، المرجع السابق، ص ص 100-111.
- (5)- حبيبة لوهاني، الحكامة البرلمانية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2021، ص 228.
- (6)- شريدة عبد الله المعوشوجي، طرق إعداد وحفظ واسترجاع الوثائق البرلمانية في عمل المجالس العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أوراق عمل المؤتمر العربي الثاني للمجالس التشريعية العربية، البرلمان الإلكتروني: توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجالس التشريعية، القاهرة، مصر، 2007، ص 22.
- (7)- سمير بارة، الأمن السيبراني *cyber Security* في الجزائر: السياسات والمؤسسات، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة 1، العدد: 04، الجزائر، 2017، ص 258.

- (8)- أسامة حسام الدين، مقدمة على الأمن السيبراني 0.2، ص ص31-39، على الموقع الإلكتروني: <file:///C:/Users/pc%20info/Downloads/Noor-Book.com> تم تصفح الموقع يوم: 25 فيفري 2025، سا: 24: 21.
- (9)- حاتم بن عزوز، حليلة مناني، الأمن السيبراني والجريمة الإلكترونية في الدول ما بعد الحداثة: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، جامعة العربي التبسي، تبسة، المجلد: 06، العدد: 02، 2022، الجزائر، ص 584.
- (10)- شريدة عبد الله المعوشوجي، المرجع السابق، ص 03.
- (11)- انظر المادة 144 من التعديل الدستوري لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 20-442 المؤرخ في: 30 ديسمبر 2020 المتعلق يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، (ج.ر.) للجمهورية الجزائرية العدد: 82 المؤرخة في: 30 ديسمبر 2020.
- (12)- انظر المادة 136 الفقرة الأولى من التعديل الدستوري لسنة 2020.
- (13)- انظر المادة 145 من التعديل الدستوري لسنة 2020.
- (14)- القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في: 25 أوت 2016، يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملها، وكذا العلاقات الوظيفية بينها وبين الحكومة، المعدل والمتمم بموجب القانون العضوي رقم: 23-06 في: 18 ماي 2023، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد: 35، المؤرخة في: 21 ماي 2023.
- (15)- انظر المادة 09 الفقرة 05 من التعديل الدستوري لسنة 2020.
- (16)- القانون رقم: 18-04 المؤرخ في: 10 ماي 2018، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، (ج.ر.) للجمهورية الجزائرية العدد: 27 المؤرخة في: 13 ماي 2018.
- (17)- المرسوم التنفيذي رقم: 17-271 المؤرخ في: 07 أكتوبر 2017 يحدد صلاحيات وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة (ج.ر.) للجمهورية الجزائرية العدد: 59، المؤرخة في 17 أكتوبر 2017.
- المرسوم التنفيذي رقم: 17-272 المؤرخ في: 07 أكتوبر 2017 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة (ج.ر.) للجمهورية الجزائرية العدد: 59، المؤرخة في 17 أكتوبر 2017.
- المرسوم التنفيذي رقم: 17-273 المؤرخ في: 07 أكتوبر 2017 يتضمن تنظيم المفتشية العامة لوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة وسيرها (ج.ر.) للجمهورية الجزائرية العدد: 59، المؤرخة في 17 أكتوبر 2017.
- (18)- الموقع الرسمي للمجلس الشعبي الوطني: <https://www.apn.dz>

- الموقع الرسمي لمجلس الأمة: <http://majliselouma.dz/index.php/ar> تم تصفح الموقع يوم: 20 فيفري 2025: سا 15:20.

(19) - الموقع الرسمي للقناة البرلمانية 9 التابعة للمؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري

<https://www.facebook.com/EPTVChaine9?locale=ar-AR>.

. تم تصفح الموقع يوم: 20 فيفري 2025: سا 15:20 <http://majliselouma.dz/index.php/ar>

(20) - انظر المادة 30 من القانون العضوي رقم: 06-23 المؤرخ في: 18 ماي 2023 يعل ويتم القانون العضوي رقم: 12-16 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة وعملها وكذا العلاقة الوظيفية بينهما، (ج.ر) للجمهورية الجزائرية العدد: 35 المؤرخة في: 21 ماي 2023.

(21) - بشير علي الباز، المرجع السابق، ص ص 93-94.

(22) - علي الصاوي وآخرون، مقومات الإدارة الإلكترونية لأعمال البرلمان "نحو برلمان رقمي عربي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أوراق عمل المؤتمر العربي الثاني للمجالس التشريعية العربية، البرلمان الإلكتروني: توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجالس التشريعية، القاهرة، مصر، 2007، ص ص 144-145.

(23) - عبد العالي هبال، البرلمان الإلكتروني: أطر نظرية، عملية وتجارب دولية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، المجلد: 02، العدد: 02، 2021، ص ص 344-351.